الأمير: مشاركة كويتية فاعلة في المنتدى الاستثماري المصري ـ الخليجي العام الحالي بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين المصري والخليجي

بيان كويتي ـ مصري: حقل «الدرة» يقع بأكمله في المناطق البحرية للكويت وملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة لها وللسعودية فقط

- الاتفاق على دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والاستفادة من الفرص الاستثمارية في مصر
- ضرورة تغليب ثقافة السلام والحوار والتسوية الدبلوماسية للنزاعات والخلافات في المنطقة
- التأكيد على أهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية الكويتية ـ العراقية لما بعد العلامة البحرية 162
- الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في «خور عبدالله» وضرورة تأمينه من أية أنشطة إرهابية
- الكويت تدعم الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة إعمار غزة ورفض تهجير الشعب الفلسطيني
- الترحيب بتشكيل الحكومة الانتقالية في سورية والدعوة لتكون العملية السياسية بمشاركة كل الأطياف
- ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وتقديم الدعم لمؤسسات الدولة اللبنانية
- دعم كويتي كامل للأمن المائي المصري ورفض أي عمل أو إجراء يمسّ بحقوق مصر في مياه النيل

كونا: صدر بيان كويتي ـ مصري مشترك بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى دولة الكويت خلال الفترة من 14 إلى 15 الجاري.

وفيما يلي نص البيان المشترك:

انطلاقا من العلاقات الثنائية التاريخية والراسخة بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية وشعبيهما الشقيقين، وتعزيزا للشراكة الاستراتيجية بينهما قام فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة إلى دولة الكويت خلال الفترة من 14 إلى 15 أبريل 2025 تلبية لدعوة كريمة من أخيه صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

عقد صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد جلسة مباحثات ثنائية مع أخيه الرئيس عبدالفتاح السيسي، سبقتها جلسة موسعة ضمت أعضاء الوفدين، شهدت تناولا معمقا للعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وإشادة متبادلة وتقديرا لعمق وقوة تلك العلاقات الثنائية الوثيقة بينهما على مختلف المستويات الرسمية والشعبية وما شهدته من تضامن كامل عبر مختلف المحطات المحورية، والفارقة على نحو برهن بوضوح على التزامهما المتبادل بضمان وحماية أمن ومصالح كلا البلدين الشقيقين وحرصهما الراسخ على حماية الأمن القومي العربي باعتباره كلا لا يتجزأ.

وبحث الجانبان كذلك مختلف أوجه التعاون المشترك في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والطاقة والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والثقافة والسياحة، حيث أشادا بالتقدم الراهن في هذه القطاعات وما تشهده العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على نحو خاص من نمو مطرد يعكس ما يربطهما من علاقات ومصالح مشتركة.

وقد أثنى الجانب المصري على النهضة التي تشهدها دولة الكويت على كافة الأصعدة تحقيقا لرؤية «الكويت 2035»، كما عبر الرئيس عبدالفتاح السيسي عن بالغ الشكر للرعاية التي تتلقاها الجالية المصرية في دولة الكويت، وأكد الجانبان عزمهما تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية خلال الفترة القادمة على نحو يحقق مصالحهما المشتركة مع تكليف المسؤولين في البلدين باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك، وأحيطا علما بمخرجات اللجنة المشتركة الكويتية ـ المصرية التي عقدت في سبتمبر 2024 في القاهرة واللجان الفرعية الأخرى المنعقدة على هامشها والتحضيرات الجارية لعقد الدورة الرابعة عشرة للجنة المشتركة خلال الفترة المقبلة بما يسهم في الارتقاء بمسار التعاون المشترك في مختلف المجالات.

كما أشاد الجانب الكويتي بالطفرة التنموية غير المسبوقة التي تشهدها مصر في ظل القيادة الحكيمة للرئيس عبدالفتاح السيسي وكذلك بالجهود المبذولة في إطار تحسين المناخ الاستثماري وفقا لرؤية «مصر 2030» والعمل الجاد من أجل تذليل أي عقبات أمام المستثمرين الكويتيين في جمهورية مصر العربية.

اتفق الجانبان على دفع العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين، حيث أعرب الجانب الكويتي عن عزمه تنفيذ استثمارات في الاقتصاد المصري والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتعددة في مصر في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتطوير العقاري والقطاع المصرفي والصناعات الدوائية.

كما رحب صاحب السمو بالاستعدادات الجارية لاستضافة القاهرة للمنتدى الاستثماري المصري ـ الخليجي خلال هذا العام، مؤكدا اعتزام دولة الكويت المشاركة الفاعلة في أعمال المنتدى بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين المصري والخليجي والبناء على مخرجات زيارة وفد مجلس التعاون الكويتي ـ المصري إلى القاهرة يومي 23 و24 أبريل 2025.

وثمن الجانبان الدعم المتبادل بين البلدين في المحافل الدولية المختلفة خاصة دعم دولة الكويت ترشيح د.خالد العناني لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للفترة من 2025 حتى 2029، وهو ما يمثل ركنا مهما لدفع المصالح المشتركة، وأشادا بالتنسيق الوطيد بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وأكدا على ضرورة تغليب ثقافة السلام والحوار والتسوية الدبلوماسية للنزاعات والخلافات في منطقة الشرق الأوسط في سبيل تحقيق التنمية والتعايش السلمي بين دوله بما يتسق مع قيم التسامح واحترام سيادة الدول على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما أشاد رئيس جمهورية مصر العربية بجهود صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الاحمد لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية خاصة في ظل تولي دولة الكويت لرئاسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذا العام، وأشاد الجانبان بالتقدم الملحوظ في العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية، وأكدا حرصهما على تعزيز آلية التشاور السياسي بينهما والتي عقدت آخر اجتماعاتها في مكة المكرمة بتاريخ 6 مارس 2025.

كما أثنى صاحب السمو الأمير على جهود رئيس جمهورية مصر العربية في ترسيخ السلام والأمن وحسن الجوار ودعم مسارات التكامل في المنطقة مشيدا بنجاح استضافة مصر للقمة العربية غير العادية (قمة فلسطين) التي عقدت في 4 مارس 2025، وأكد سموه دعم دولة الكويت للخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر ولإعادة إعمار غزة ورفض أي دعوات لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، كما أكد سموه دعم دولة الكويت الكامل لاستضافة القاهرة للمؤتمر الوزاري الدولي للتعافي المبكر وإعادة إعمار غزة.

واتفق صاحب السمو الأمير وأخوه الرئيس على ضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في غزة بمراحله الثلاث الذي تم بجهود مشتركة لجمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة الأميركية والذي تم الإعلان عنه في الدوحة في 19 يناير 2025، وأعربا عن إدانتهما واستنكارهما لخرق الاحتلال الإسرائيلي لهذا الاتفاق واستئناف الأعمال العدائية على القطاع، وشددا على ضرورة وقف استهداف المدنيين وتيسير النفاذ الآمن والكافي والمستدام للمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2720، كما أكدا رفضهما استمرار الاحتلال الإسرائيلي في عملياته العسكرية، وحذرا من العواقب الإنسانية الوخيمة التي ستترتب على خطورة الممارسات الإسرائيلية التي من شأنها توسيع رقعة الصراع وتهديد أمن واستقرار المنطقة والأمن والسلم الدوليين.

وشددا كذلك على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في تسوية القضية الفلسطينية من خلال تنفيذ حل الدولتين وتجسيد الدولة الفلسطينية على خطوط 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وذلك وفقا للمقررات الدولية ذات الصلة، وأعربا عن رفضهما القاطع وإدانتهما لكل محاولات تصفية القضية الفلسطينية ولانتهاكات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وجميع محاولات التهجير للفلسطينيين من أرضهم في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية تحت أي مسمى أو ذريعة سواء تهجير قسري أو طوعي مؤقت أو دائم، وشددا على أهمية الدور الحيوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ورفض الاستهداف المتعمد للوكالة وأهمية دعم ميزانيتها.

في هذا السياق، أشاد صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد بما يبذله الرئيس عبدالفتاح السيسي من جهود دؤوبة لوضع حد للحرب الإسرائيلية الراهنة على قطاع غزة وخفض التصعيد بالمنطقة.

وأكد الجانبان أهمية خطوة الإعلان عن تشكيل الحكومة الانتقالية في سورية، مؤكدين أهمية أن تلبي تطلعات وآمال الشعب السوري في العيش بأمن وأمان وازدهار ودعوا إلى ضرورة أن تكون العملية السياسية خلال مرحلة بناء الدولة شاملة وبمشاركة كافة الأطياف السورية وعبر ملكية سورية وطنية دون إقصاء وبما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254 وإعلاء المصلحة الوطنية لدعم الاستقرار والحفاظ على مؤسسات الدولة ومقدراتها ووحدة وسلامة أراضيها والحفاظ على هويتها العربية ورفض التدخلات الأجنبية في الشأن السوري وضرورة مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، وألا توفر سورية ملاذا آمنا للعناصر والتنظيمات الإرهابية أو أن تكون منطلقا لتهديد أمن دول الجوار والمنطقة، وعدم السماح بتواجد المقاتلين الإرهابيين الأجانب على أراضيها أو انتقالهم من وإلى سورية، كما أكدا على إدانة انتهاك السيادة السورية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والاستيلاء على مساحات جديدة من الأراضي السورية وشددا على أهمية احترام إسرائيل للقانون الدولي والالتزام باتفاق فض الاشتباك الموقع عام 1974.

ورحب الجانبان بإنهاء أزمة الشغور الرئاسي في لبنان والتي مثلت خطوة محورية نحو استكمال مسار الاستحقاقات السياسية المتبقية في البلاد، ورحبا في هذا الصدد بتعيين رئيس للحكومة اللبنانية وتشكيل الحكومة ونيلها ثقة مجلس النواب، مما يمكن مؤسسات الدولة من الاضطلاع بدورها وتحقيق تطلعات الشعب اللبناني كما أكدا على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق وقف الأعمال العدائية، وشددا على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المنقوص من جنوب لبنان ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية والتطبيق الكامل وغير الانتقائي لقرار مجلس الأمن رقم 1701 من قبل كافة الأطراف، ودعيا إلى تقديم الدعم لمؤسسات الدولة اللبنانية وعلى رأسها الجيش اللبناني لتمكينه من أداء مهامه في بسط سيادة الدولة علي كامل التراب اللبناني بما يعزز الاستقرار في البلاد والمنطقة بأسرها.

وتناول الجانبان تطورات الأوضاع في السودان والجهود الدولية والإقليمية الهادفة لوقف الحرب الدائرة وجددا دعوتهما إلى إنهاء الصراع ووقف إطلاق النار وتأمين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لكافة الأراضي السودانية وحماية المدنيين طبقا للقرارات الدولية وإطلاق عملية سياسية شاملة ضمن حوار وطني بملكية سودانية خالصة ودون إملاءات خارجية، وعبر الجانبان في هذا الصدد عن دعمهما لكافة المبادرات الدولية والإقليمية وعلى رأسها آلية دول الجوار ومنبر جدة، وأكد الجانبان على ضرورة دعم المؤسسات الوطنية السودانية ورفض أي إجراءات أحادية من شأنها تهديد وحدة وسيادة السودان وسلامة أراضيه كما رحب الجانبان بالجهود الدولية الهادفة لمواجهة التداعيات الإنسانية للأزمة السودانية والتي نتج عنها لجوء ونزوح أكثر من 13 مليون مواطن سوداني في الداخل السوداني ودول الجوار وأهمية وفاء المانحين الدوليين بتعهداتهم لدعم دول جوار السودان.

كما أعرب الجانب الكويتي عن تقديره ودعمه للجهود المصرية من أجل إعادة الاستقرار في السودان وإخراج هذا البلد الشقيق من محنته.

وشدد الجانبان على ضرورة احترام سيادة دولة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي في شؤونها والتأكيد على ملكية الليبيين للعملية السياسية ومرجعيات تسوية الأزمة الليبية المتمثلة في الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات عام 2015 والإعلان الدستوري الليبي وتعديلاته وقرارات مجلس الأمن من أجل الوصول إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بالتزامن، كما شدد الجانبان على ضرورة خروج جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا في مدى زمني محدد وحل الميليشيات وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت سلطة تنفيذية موحدة قادرة على حكم سائر الأراضي الليبية وتمثيل جموع الشعب الليبي.

وأكد الجانب الكويتي دعم بلاده الكامل للأمن المائي المصري باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأمن المائي العربي ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوق مصر في مياه النيل، والتضامن الكامل مع ما تتخذه جمهورية مصر العربية من إجراءات لحماية أمنها ومصالحها المائية، معربا عن القلق البالغ من الاستمرار في الإجراءات الأحادية ومطالبا الدول المشاطئة بالامتناع عن مثل تلك الإجراءات التي من شأنها الحاق ضرر بالمصالح المائية لمصر والسودان.\

وأعرب الجانبان عن دعمهما للحكومة اليمنية الشرعية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي والالتزام بوحدة اليمن واستقراره وسلامة أراضيه ورفض التدخل في شؤونه الداخلية وتأييد موقف الحكومة اليمنية المتمسك بخيار السلام على أساس المرجعيات الثلاث المتفق عليها: «المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ـ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ـ وقرار مجلس الأمن رقم 2216»، ورحب الجانبان بكافة الجهود الدولية بما في ذلك الجهود التي تبذلها كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من أجل استئناف العملية السياسية في اليمن وصولا لحل دائم وشامل يكفل الحفاظ على وحدة اليمن باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتسوية الأزمة اليمنية.

وأكد الجانبان على أهمية أمن واستقرار الملاحة في البحر الأحمر والممرات المائية بالمنطقة وفقا لأحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 من أجل ضمان حرية وانسيابية الملاحة وتوفير الأمن والاستقرار فيها.

كما أكد الجانبان مجددا على أهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية الكويتية ـ العراقية لما بعد العلامة البحرية 162 وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مؤكدين في الوقت ذاته على وجوب احترام قرار مجلس الأمن رقم 833 لعام 1993 واحترام سيادة دولة الكويت على إقليمها البري ومناطقها البحرية.

كما تناول الجانبان موضوع «خور عبدالله»، حيث أكدا على ضرورة الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين البلدين في 29 أبريل 2012 والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 5 ديسمبر 2013 بعد مصادقتها من كلا البلدين وتم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 2013، وكذلك بروتوكول المبادلة الأمني والخارطة المرفقة به الموقع بين كليهما عام 2008 مشددين على أهمية ضمان أمن وسلامة الملاحة في ممر «خور عبدالله» المائي وضرورة تأمينه من أي أنشطة إرهابية أو إجرامية عابرة للحدود.

وأكد الجانب الكويتي على أهمية دعم قرار مجلس الأمن رقم 2732 (2024)، وعلى أهمية ضمان استمرار متابعة مجلس الأمن لتطورات ومستجدات ملف الأسرى والمفقودين الإنساني وملف الممتلكات الكويتية بما في ذلك الأرشيف الوطني والتمسك بمظلة مجلس الأمن وذلك على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013)، والذي حدد إطار رفع التقارير ذات الصلة بملفات دولة الكويت إلى مجلس الأمن دون غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومواصلة آلية كتابة التقارير الدورية المعنية بذات المسألة على اعتبار أن ذلك الأمر قد ساهم في إحراز التطورات الإيجابية الملموسة في هذا الشأن كما أكد الجانب الكويتي على أن البديل العادل والأنسب بعد انهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI يكمن في تعيين الأمين العام لمنسق رفيع المستوى لمتابعة ملفات الكويت الإنسانية والوطنية على غرار ما كان معمولا به قبل صدور قرار مجلس الأمن 2107 (2013) وذلك على اعتبار أنها آلية سبق تجربتها وأثبتت نجاحها ودعوة حكومة جمهورية العراق للتعاون لإحراز تقدم في هذا الشأن، وإلى بذل أقصى الجهود للوصول إلى حل نهائي لهذه الملفات. ومن جانبه، أكد الجانب المصري على أهمية استمرار التعاون بين الجانبين الكويتي والعراقي لحل المسائل العالقة في إطار القرارات الدولية ذات الصلة وذلك في ضوء علاقات الأخوة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

كما أكد الجانبان على أن حقل «الدرة» يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة التي يقع فيها حقل «الدرة» هي ملكية دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فقط استنادا للاتفاقيات المبرمة بينهما ورفض أي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في تلك المنطقة.

وفي ختام الزيارة، عبر الرئيس عبدالفتاح السيسي عن وافر شكره وتقديره لأخيه صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد على حسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظي بهما فخامته والوفد المرافق له في دولة الكويت.

صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد خلال اللقاء مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

«الرعاية الإسلامية» عقدت جمعيتها العمومية

ليلى الشافعي

عقدت جمعية الرعاية الإسلامية الجمعية العمومية العادية 2024 بحضور جميع عضواتها ومنتسبيها وممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية انتصار الديحاني.

وقالت رئيس مجلس إدارة جمعية الرعاية الإسلامية فداء الوقيان ان هذا العام كان حافلا بالإنجازات. وأكدت أن هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا توفيق الله ثم دعم المحسنين والشركاء في الخير، مشيرة إلى أن الجمعية تسعى دائما لتطوير خدماتها وتوسيع نطاق أثرها المجتمعي. بدورها، قالت أمينة السر أشواق العراده انه كان عام الخير لما له من عوائد وخيرات للأسر المتعففة والمحتاجين من المسلمين. كما استعرضت أمينة الصندوق جنان البصيري الموازنة التقديرية لعام 2025 وتم التصديق على التقرير المالي والإداري. وشملت إنجازات الجمعية في هذا العام ما يلي:

- الحصول على أكثر من جائزة في مجال العمل الخيري والإنساني، فقد حصلت على المركز الأول في جائزة خالد العيسى للتميز الإنساني والمركز الثاني في جائزة خالد العيسى في العمل الإنساني.
- الحصول على وسام العمل التطوعي في مسابقة البغلي للابن البار.
- إقامة مهرجان «عز وفخر ياكويت» للاحتفال بالأعياد الوطنية وإقامة معرض التاجر الصغير للأطفال وإقامة سوق خيري لبيع الملابس الجديدة وريع هذا المعرض يذهب إلى صالح الأسر المتعففة.
- استقبال 21 وفدا من خارج الكويت.

بالإضافة إلى انجاز المشاريع الداخلية والخارجية خارج الكويت ومنها:

- حصاد العمل الخيري داخل الكويت 873 اسرة مستفيدة و29060 فردا مستفيدا و10 مشاريع.
- حصاد المشاريع الخارجية 9 دول مستفيدة وعدد المشاريع 1191 مشروعا و45954 مستفيدا من الأسر و296313 مستفيدا من الأفراد.
- مركز الريحان لتحفيظ القرآن الكريم ودراسة علومه للنساء وبراعم الريحان لتحفيظ القرآن الكريم للأطفال كان له دور بارز فقد أطلق برنامجه للفصلين الدراسيين الأول والثاني تحت عنوان «كنوز الجنة»، وتضمن:
- 17حلقة قرآن كريم.
- 4 دورات علوم شرعية.
- 10 دورات اونلاين مجانية طوال السنة.
- برنامجين صيفيين للحفظ المكثف.
- استضافة 4 مشايخ وإقامة دورات لهم من البحرين والسعودية.
- بداية الدراسة لبرنامج دبلوم التدبر.
- 9 دارسات حاصلات على السند.

حصاد براعم الريحان:

- 43 طفلا.
- تعليم أحكام التجويد لكل الأعمار.
- تعليم القاعدة النورانية ليصل الطالب عن طريقها إلى النطق السليم لمخارج الحروف حتى يتسنى له تلاوة القرآن بمهارة بالاستعانة بلوحات خاصة وجهاز ناطق.
- الحرص على تعلم الآداب والأخلاق الإسلامية والسيرة والفقه والعقيدة
- الألعاب التربوية هي مجموعة أنشطة يقوم بها الطالب أو مجموعة الطلاب لتحقيق الأهداف المرغوبة في مجالاتها المختلفة المعرفية والحركية والوجدانية.
- إقامة المسابقات والأنشطة الترفيهية.

رئيسة مجلس إدارة «الرعاية الإسلامية» فداء الوقيان متوسطة عضوات الجمعية

المتكاملة integrated

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المتكاملة القابضة (شركة مساهمة كويتية عامة)

يسر مجلس ادارة الشركة المتكاملة القابضة (ش م ك ع) تذكير السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والتي ستعقد في يوم الخميس الموافق 2025/4/24 في تمام الساعة الـ 10:30 صباحاً في مدينة الكويت – شارع فهد السالم - فندق الشيراتون (فور بوينتس باي) الدور :الميزانين – قاعة الشامية أ وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وفي حالة عدم اكتمال نصاب الاجتماع فإنه سوف يتم تأجيل الاجتماع إلى يوم الخميس الموافق 2025/5/1 في تمام الساعة 10:30 صباحاً في ذات المكان :

جدول اعمال الجمعية العامة العادية

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
4- تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليهما.
5- إستعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة إن وجدت خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
6- سماع تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة مستقبلاً.
7- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليها.
8- الموافقة على استقطاع نسبة 10% لحساب الاحتياطي القانوني بمبلغ وقدره 824,593 د.ك (ثمانمائة وأربعة وعشرون الف وسبعمائة وخمسمائة وثلاثة وتسعون دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
9- الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 بواقع 25% (25 فلس للسهم الواحد) بمقدار 6,325,000 د.ك (ستة ملايين وثلاثمائة وخمسة وعشرون الف دينار كويتي) وذلك على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة حتى تاريخ الإستحقاق.
10- اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بواقع 10,000 د.ك (عشرة آلاف دينار كويتي) لكل عضو بإجمالي مبلغ وقدره 90,000 د.ك (تسعون الف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
11- الموافقة على شراء أو بيع في حدود 10 % من أسهم الشركة وتفويض مجلس الإدارة بالقيام بالشراء والبيع وإتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لذلك.
12- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
13- تعيين او إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للشركة وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
14- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 مع مراعاة التغيير الالزامي لمراقبي الحسابات على أن يكون ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال.

رئيس مجلس الادارة

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بالحصول على التوكيلات ونسخة من جدول الاعمال مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة - مبنى بورصة الكويت - الدور الخامس خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة، هاتف رقم : 1841111

mada

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة مدى للاتصالات للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة مدى للاتصالات ش.م.ك (مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 ، والذي سيتم عقده بمشيئة الله يوم الاثنين الموافق 05 مايو 2025 في تمام الساعة 10:00 صباحاً -العنوان: الشويخ - شارع المطار - مبنى زين الرئيسي - الدور الأرضي ، لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية.

-وعليه، يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين باستلام الدعوات وجدول اعمال الجمعية العمومية لشركة مدى للاتصالات والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 05 مايو 2025، وذلك من خلال الحضور لمقر الشركة في: حولي - شارع بيروت - برج الصفاة - الدور الـ 12 أو الاتصال على هاتف رقم: 96655805 مع ذكر رقم المساهم والاسم والعنوان ورقم الهاتف وصورة البطاقة المدنية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بأربعة وعشرين ساعة على الأقل حتى يتسنى لنا تسليمكم التوكيلات الخاصة بكم واستلام جداول الأعمال.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

وزارة التجارة والصناعة
NEWKUWAIT كويت جديدة

إعلان تذكيري

الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية غير العادية لشركة مطعم ماهر فش (ذ.م.م)

تعلن وزارة التجارة والصناعة لشركاء مطعم ماهر فش (ذ.م.م) بالدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية طبقا لنص المادة (111) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وذلك في تمام الساعة 11:00 مساءً من يوم الخميس الموافق 2025/04/24 بمجمع الوزارات – مقر وزارة التجارة والصناعة – الدور الأول – بلوك 2 – قسم الميزانيات.

وفي حال لم يكتمل النصاب تؤجل الجمعية العمومية إلى يوم الاثنين الموافق 2025/05/05 بنفس المكان والوقت.

لمناقشة جدول الأعمال:

1. عزل مدير الشركة الحالي.
2. تعيين مدير جديد للشركة مع تحديد الصلاحيات.

ويرجى من جميع الشركاء الحضور بأشخاصهم، وفي حال الحضور بالوكالة يتعين أن يكون التوكيل سارياً ومتضمناً الحضور بالجمعية المنوه عنها في هذا الإعلان على وجه الخصوص.